هانسن: النفط الخام يربك الجغرافيا السياسية مع ارتفاع بطيء في الطلب

أوي هانسن

أوضح رئيس استراتيجية السلع لدى ساكسو بنك أولي هانسن في تقريره الاقتصادي الأخير أن تداولات السلع جاءت مختلطة بشكل واضح خلال الأسبوع الأخير من شهر مايو، حيث عادت أسواق كثيرة من انهيارها جراء فيروس كورونا المستجد في الربع الأول من العام. وبالرغم من البيانات الاقتصادية الكئيبة، عزّز التخفيف المستمر من إجراءات الحجر الصحّي الأمل بتحقيق انتعاش حاد خلال الشهور المقبلة. وللأسف، نحن لسنا متفائلين لهذه الدرجة، مع احتمال عدم عودة ملايين العمال إلى وظائفهم، وخطورة عودة ظهور الفيروس مع محاولات الانفتاح المبكر لبعض الاقتصادات.

وشهد مؤشر بلومبرغ للسلع الرئيسية تداولات منخفضة، حيث أعاد قطاع الطاقة بعض مكاسبه القياسية بعد الانهيار في أبريل. كما شهدت المعادن الصناعية تداولات أكثر ليونة، حيث تفاقمت التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالرغم من إجراءات التحفيز الجديدة التي طرحها مجلس الشعب الصيني. وسرعان ما انعكس التحدي الذي تواجهه المعادن الثمينة، حيث واصل الذهب والفضة استقطاب الطلب وسط ضعف الدولار وانخفاض العائدات الحقيقية، إضافة للتجاذبات المقلقة بين أكبر اقتصادين في العالم.

وفيما واصلت الفضة استعادة بعض خسائرها الكبيرة التي تكبدتها في مارس، خضعت مرونة الذهب للاختبار مجدداً الأسبوع الماضي. وأدى غياب زخم المتابعة من الاختراق الأخير إلى 1765 دولار للأونصة إلى ترك السوق في حالة توتر بلغت ذروتها عندما تراجع السعر الفوري للأونصة دون 1700 دولار أمريكي – ولفترة وجيزة – خلال الأسبوع الماضي. ومع ذلك، وعلى غرار فشل الارتفاع في استقطاب عمليات شراء جديدة، لم يترافق دعم الانخفاض بعمليات بيع جديدة.

وبدلاً من ذلك، سرعان ما أعيد تكوين الدعم فيما انخفضت عائدات الدولار والسندات جراء تزايد التوترات الأمريكية الصينية. ويواصل المستثمرون اعتبار الذهب – والفضة مؤخراً – المعادن الأمثل للحماية. ومع الهدوء النسبي خلال الشهور الأخيرة لصناديق التحوّط، والتي يتم تداولها غالباً على خلفية التطورات الفنية للأسعار على المدى القصير، استمر الطلب المتزايد على الصناديق المتداولة في البورصة والمدعومة بالذهب. وارتفعت معدلات الملكية العالمية لهذا النوع من الصناديق دون توقف خلال الشهور الستة الماضية، وبلغت الأصول مستويات قياسية تخطت 3100 طن.

وينطبق الأمر نفسه على الفضة التي، وبالرغم من تراجعها في مارس، شهدت ارتفاعاً كبيراً في المعدل الإجمالي للحيازات نحو أرقام قياسية جديدة على أساس يومي تقريباً خلال الشهرين الماضيين. وبعد ارتفاعه بنسبة 50% منذ أدنى مستوياته في مارس عند 11.65 دولار للأونصة، نجح المعدن في استرداد بعض المكاسب أمام الذهب. وانتعشت نسبة الذهب إلى الفضة، والتي تعبّر عن عدد أونصات الفضة اللازمة لشراء أونصة واحدة من الذهب، من مستواها القياسي في مارس عند 125 لتصل إلى 98 حالياً، والتي ما زالت أعلى بكثير من معدلها المتوسط منذ خمس سنوات عند 80 تقريباً.

وما زالت توقعاتنا متفائلة بارتفاع أسعار المعدنين، لا سيما الآن بعد أن تقلص الفارق بين سعري الذهب والفضة. وتوجد عدة أسباب تدفعنا للاعتقاد بإمكانية تحقيق رقم قياسي جديد خلال السنوات القادمة، وهي:

• يعتبر الذهب خيار تحوّط مقابل التسييل الذي يعتمده البنك المركزي للأسواق المالية

• الحوافز الحكومية غير المسبوقة، والحاجة السياسية لمعدلات تضخم أعلى تدعم مستويات الدّين

• الطرح الحتمي لضوابط العائدات في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تدفع نحو انخفاض العائدات الحقيقية

• ارتفاع معدل المدخرات العالمية بالتزامن مع معدلات فائدة حقيقية سلبية والارتفاع غير المستدام لتقييم سوق الأسهم

• تفاقم التوترات الجيوسياسية مع تبادل الاتهامات بشأن فيروس كورونا المستجد

• ارتفاع التضخم وضعف الدولار الأمريكي

ويُظهر ارتفاع أسعار النفط الخام بعد انهيارها إلى ما دون الصفر في 20 أبريل، العلامات الأولى للتوقف. ويأتي ذلك بعد أن وصل سعر عقود خام غرب تكساس الوسيط الآجلة إلى مستوى المقاومة 35 دولار أمريكي، وفشل خام برنت في تحدّي سعر 37.2 دولار أمريكي للبرميل، وهما مستويان يعتبران تصحيحاً بنسبة 38.2% لعمليات البيع في الفترة بين شهري يناير وأبريل. وخلال الشهر الماضي، شهدت أسعار عقود خام غرب تكساس الوسيط المستحقة في شهر مايو تراجعاً مؤقتاً نحو المنطقة السلبية، وهو ما شكل المساهم الأكبر لدعم الارتفاع اللاحق للأسعار.

ووجهت أحداث 20 أبريل موجة صدمة في السوق العالمية للنفط، حيث أدرك المنتجون ضرورة اتخاذ إجراء دراماتيكي لإنقاذ السوق من مزيد من المعاناة. وربما أدى ذلك إلى ما أظهره المنتجون الرئيسيون خلال شهر مايو من امتثال قوي وسريع.

وكشفت الوكالة الدولية للطاقة في آخر تقاريرها الشهرية عن أسواق النفط انخفاض حجم العرض العالمي بنحو 12 مليون برميل يومياً في مايو، ليصل إلى أدنى مستوياته في تسع سنوات عند 88 مليون. وفي الوقت نفسه، أشارت التوقعات إلى انتعاش الطلب من انخفاض عند 22 مليون برميل يومياً على أساس سنوي في مايو إلى انخفاض بمعدل 13 مليون برميل يومياً في يونيو.

وجاء الدعم من الانخفاض السريع، وغير الطوعي غالباً، في إنتاج النفط الصخري الأمريكي، والذي تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يصل إلى 2.8 مليون برميل يومياً على أساس سنوي في عام 2020. ولطالما استقطبت الخطوات السابقة التي اتخذتها مجموعة أوبك بلس لتخفيض الإنتاج نوعاً من التردد، حيث خاطر أعضاء المجموعة بمنح حصة أكبر من السوق للمنتجين في أمريكا الشمالية. وتبخرت هذه المخاطر مع الركود الذي تعرّض له خام غرب تكساس الوسيط ودفع العديد من المنتجين إلى الخسارة، مما أجبرهم على وقف الإنتاج.

وبعد الوصول المحتمل إلى مرحلة التوطيد، يجدر بنا التفكير في العوامل التي قد تؤدي إلى تجدد الضعف. وتوجد العديد من المخاطر، وأهمها:

• تخفيف قيود الحجر الصحّي يثير مخاوف بشأن عودة تفشي فيروس كورونا المستجد

• مدى قدرة أوبك بلس على الحفاظ على مستوى الالتزام الحالي المرتفع

• يأمل المنتجون الأمريكيون للتقشفون زيادة الإنتاج مع عودة أسعار خام غرب تكساس الوسيط لتتخطى 30 دولار أمريكي للبرميل

• التغيرات الطارئة بعد الوباء في سلوكيات المستهلك العالمية (عدد أقل من رحلات الطيران، وعمل أكثر من المنزل)

وقد يشير أي ارتفاع فوق عتبة 35 دولار أمريكي للبرميل في عقود خام غرب تكساس الوسيط الآجلة لشهر يوليو إلى امتداد محتمل نحو 40 دولار للبرميل، بينما ينبغي أن يظهر الدعم عند 30 دولار أمريكي للبرميل. ولن تبرز مخاوف وقوع تصحيح أعمق ما لم تتراجع الأسعار إلى أقل من 28 دولار أمريكي للبرميل.

وبغض النظر عن مخاطر نشوب حرب اقتصادية بين أمريكا والصين، فضلاً عن الانتعاش الضعيف في الطلب أكثر من التوقعات، فإن تركيز أسواق النفط سيتجه في مطلع يونيو نحو فيينا مجدداً حيث تجتمع أوبك وأوبك بلس لمناقشة الخطط المستقبلية. ويحتمل أن تبذل روسيا جهدها للحفاظ على الالتزام بالتخفيضات الحالية بعد يوليو، مما يثير مخاوف مجدداً قبل الاجتماعات في الفترة بين 8-10 يونيو. ويأتي ذلك على أساس الاعتماد الرئيسي لانتعاش أسعار النفط الخام على تخفيض مستويات العرض، وهو ما يسهل عكسه، ولا يمكن اعتباره حتى الآن انتعاشاً قوياً في الطلب.

النحاس عالي الجودة، على غرار النفط الخام، يبدو بحاجة متزايدة لفترة من التوحيد. وبعد استعادة معظم عمليات البيع ذات الصلة بكوفيد19- في مارس، يتوقع أن يعاني المعدن في محاولته للعودة فوق 2.50 دولار للرطل، وهو المستوى الذي قدم الدعم، والمقاومة الآن، منذ عام 2017. وقدّم مجلس الشعب الصيني إجراءات تحفيز جديدة لتعزيز الطلب على المواد الخام في القطاعات الرئيسية مثل البناء والنقل. وبشكل عام، لم تكن البازوكا المالية التي شهدتها السوق خلال فترات الركود السابقة، وبينما يسهم ذلك في استقرار التوقعات، من غير المرجّح أن يدفع نحو تحقيق انتعاش متجدد في النمو إلى المستوى 6%. ويتمسك المتداولون في الوقت الحالي بآفاق الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي يتخطى التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين.

الذرة، شهدت عمليات بيع مفضلة على المدى القصير بين صناديق التحوّط، وقد اتجهت نحو تحقيق أكبر مكاسب أسبوعية لها منذ أكتوبر الماضي. وأدى الانتعاش الأخير في أسعار النفط الخام لزيادة الطلب من منتجي الإيثانول الذين يستهلكون عادة حوالي 40% من إنتاج الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإضافة إلى التهديد المحتمل على المدى القصير، والمتمثل في الطقس الحار والجاف في منطقة الغرب الأوسط الأمريكي، شهدت الأسعار ارتفاعاً مع تحديد مستوى رئيسي عند 3 دولار أمريكي للبوشل. وقد يدفع احتفاظ المضاربين بصافي مراكز البيع على المكشوف عند 245 ألف لوت (31 مليون طن) في الأسبوع المنتهي بـ 19 مايو، والتغطية المستمرة لمراكز البيع، العقود نحو مواجهة تحدٍ في منطقة المقاومة فوق 3.40 دولار أمريكي للبوشل، كما يواجه القمح عروضاً مرتبطة بالطقس، وما زالت أسعار فول الصويا متقلبة جراء التوترات الأمريكية الصينية التي تضرّ بفرص الطلب الصيني.

وعادت تقلبات أسعار البن المرتبطة بكوفيد19- إلى نقطة البداية. وتراجعت الأسعار مجدداً بعد ارتفاعها بنسبة 25% خلال مارس بفضل مخاوف توقف العرض من أمريكا الجنوبية. ومنذ ذلك الحين، أدت فترة الإغلاق المطوّلة حول العالم إلى تخفيض طلب المتاجر والمقاهي على الحبوب عالية الجودة. وفي هذا الأسبوع، تخطت الأسعار مستوى الدعم لتنخفض إلى أقل من 1 دولار أمريكي للرطل، وأقل بكثير من تكلفة الإنتاج الحالية بالنسبة للعديد من المزارعين في أمريكا الجنوبية. وهو شيء يمكن أن يتطرّق إليه الاجتماع الافتراضي الذي يعقده المجلس الدولي للبن التابع لمنظمة القهوة العالمية اعتباراً من 1 يونيو.

البنك يوفر حلول الدفع المتطورة والأكثر جاهزية

العثمان: «الوطني» رائد بتقديم خدمات رقمية حديثة

في إطار سعيه لتوفير أكثر حلول الدفع تطوراً حول العالم لعملائه، يحرص بنك الكويت الوطني على تطوير البنية التحتية التقنية اللازمة لتشغيل تلك الخدمات المتطورة في ظل ما أحرزه من تقدم في تنفيذ استراتيجيته للتحول الرقمي والعمل بشكل وثيق مع الشركات العالمية التي تقدم تلك الخدمات، في ضوء ريادة البنك في تقديم الحلول المصرفية الرقمية في الكويت والمنطقة وما يربطه بتلك المؤسسات من علاقات راسخة، وذلك في إطار الإجراءات التنظيمية والمتطلبات الفنية التي يقرها بنك الكويت المركزي ويفرضها لتقديم تلك الخدمات.

وقد كان بنك الكويت الوطني أول بنك يوفر حلول دفع رقمية عن طريق الأجهزة الذكية مثل الساعات الرقمية وأجهزة تتبّع الأنشطة الرياضية والمنصفات لعملائه مطلع العام الجاري، والتي كان آخرها Fitbit Pay وكذلك خدمة Garmin Pay للدفع السريع باستخدام الساعات الذكية التي تدعم تلك الخاصية.

وحول هذا الموضوع أعلن مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني محمد العثمان قائلاً: «نحرص في بنك الكويت الوطني على توفير أحدث حلول الدفع الرقمية الأكثر تطوراً حول العالم لعملائنا، ليكونوا أول من يستخدمها في الكويت، والتي كان آخرها Fitbit Pay وخدمة Garmin Pay، وهو ما يعكس ريادتنا في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية التي نسعى من خلالها إلى إثراء التجربة المصرفية التي يحصل عليها عملائنا».

وأضاف العثمان «نحن على أتم الاستعداد لتوفير المزيد من خدمات الدفع الرقمية المتطورة بفضل جهودنا الاستباقية في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمية والتي أرست لدينا دعائم قوية من البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتوفير تلك الخدمات».

وأشاد العثمان بجهود بنك الكويت المركزي الداعمة لتوفير القطاع المصرفي لأحدث الخدمات المصرفية الرقمية بشكل عام وخاصة خدمات حلول الدفع الرقمية المتطورة إلى السوق الكويتي من بيئة تنظيمية ورقابية مناسبة.

وأكمل العثمان قائلاً «لن نتوانى في استكمال ما بدأناه من جهود حثيثة لتوفير الخدمات المصرفية الرقمية وحلول الدفع الأكثر تطوراً لعملائنا، كما أؤكد اننا نعمل على توفير المزيد من حلول الدفع الرقمية المتطورة في القرب وقت في ظل ما نمتلكه من إمكانات هائلة وبنية تحتية تكنولوجية متطورة، ما يجعلنا على استعداد دائم لتوفير تلك الخدمات لعملائنا في الكويت والمنطقة في حال توفيرها في الكويت».

وأكد العثمان على أن مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية تضع التحول الرقمي والتطور التكنولوجي أساساً لما تقدمه المجموعة من خدمات ومنتجات مصرفية جديدة للعملاء، وهو ما ستواصل التركيز عليه خلال الفترة المقبلة، حيث اتخذت بالفعل خطوات كبيرة خاصة على صعيد المنصات والبرامج الرقمية التي يستخدمها عملاء البنك.

محمد العثمان

■ نحرص على توفير أكثر حلول الدفع تطوراً على مستوى العالم في إطار ريادتنا بتقديم الخدمات الرقمية

وأشار العثمان إلى أن البنك يواصل خدمة عملائه في الظروف الاستثنائية الحالية من خلال قنواته الإلكترونية وخدماته الرقمية المتنوعة، إلى جانب ما يوفره للعملاء من خدمات جديدة والتي كان آخرها خدمة الفرع المتنقل والتي لاقت استحساناً وقبولاً كبيراً من كافة العملاء. وقد أطلقت المجموعة خلال الأشهر الأولى من العام الجاري العديد من حلول الدفع الأكثر تطوراً، والتي تساهم في الحد من استخدام الأوراق النقدية وأبرزها Fitbit Pay وGarmin Pay. وتوفر خدمة الدفع من خلال الساعة الذكية Fitbit بأنواعها المتعددة التي تدعم الخدمة إمكانية الدفع بلمسة واحدة وبطريقة آمنة.

وكذلك، يمكن لعملاء بنك الكويت الوطني باستخدام خدمة Garmin Pay إتمام المدفوعات بلمسة واحدة من خلال ساعة «جارمن» الخاصة بهم على أجهزة نقاط البيع التي تدعم هذه الخدمة، حيث يمكن لهم تفعيل الخدمة عن طريق إضافة تفاصيل بطاقتهم الائتمانية إلى الساعة الذكية «جارمن» الخاصة بهم، وبالتالي يمكنهم إتمام عمليات الدفع المختلفة بكل سرعة وسهولة.

وقد منحت مجلة «جلوبل فاينانس» العالمية بنك الكويت الوطني جائزة «أفضل بنك في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية الرقمية» وجائزة «أفضل بنك في تقديم الخدمات المصرفية عبر الموبايل» على مستوى الكويت للعام 2019.

ويواصل بنك الكويت الوطني تعزيز موقعه الريادي من خلال شبكته المصرفية المحلية الأكبر على مستوى الكويت، حيث يمتد انتشار البنك، من خلال 68 فرعاً على مستوى الكويت، بالإضافة إلى شبكة واسعة تتخطى 13,500 جهاز نقطة بيع، منها أكثر من 11,700 جهاز بتقنية الدفع قريب المدى، ويتميز البنك بأكبر شبكة من أجهزة السحب الآلي المملوكة له على مستوى الكويت، بنحو 327 جهاز سحب آلي، من ضمنها أكثر من 100 جهاز للإيداع النقدي.

«فيا بي تي سي» تنشئ ثلاث وحدات أعمال مخصصة للنهوض بالابتكار

مجموعة «فيا بي تي سي»

أعلنت مجموعة «فيا بي تي سي»، وهي شركة تكنولوجيا مبتكرة متخصصة في مجال المعاملات الرقمية ومكرّسة لتوفير خدمات إدارة الأصول الرقمية الشاملة للمستخدمين، عن ترقية استراتيجية شملت هيكلية تنظيمية جديدة وابتكارات في المنتجات وتحسينات في الخدمات.

وكجزء من عملية التغيير، قامت المجموعة بإنشاء ثلاث وحدات أعمال مخصصة هي: وحدة عمل الخدمات المالية، التي تتألف من مجموعةتعدين العملات المشفرة «فيا بي تي سي»، ومنصة لخدمات تبادل العملات المشفرة «كوين إكس»؛ ووحدة أعمال خدمات البنية التحتية، بما في ذلك «فيا واليت» و«بلوك تشاين إكسبلوريز»؛ ووحدة أعمال التنمية الإيكولوجية التي تركز على الأبحاث والتطوير الخاصة بتكنولوجيا السلسلة العامة وبناء البيئة.

وقال إدي جيانج، نائب رئيس المجموعة في هذا الصدد: «ستساهم هذه الهيكلية المبسطة الجديدة في تمكين المرحلة المقبلة من التطور من خلال مواصلة مواءمة أنشطة المجموعة مع عملية تطوير حلول العملاء، وسيتم دمج عمليات تبادل العملات المشفّرة 'كوين إكس' ومجموعة تعدين العملات 'فيا بي تي سي'، مما يؤدي بالتالي إلى استخلاص تشكيلات منتجات متنوعة لتلبية احتياجات مالكي أدوات تعدين العملات المشفرة من الخدمات المالية».

ولطالما ركزت المجموعة على الابتكارات في مجال المنتجات. ومن خلال حافظة مدمجة في حساب مجموعة التعدين، يمكن للمستخدمين تخزين وإيداع وسحب عائداتهم، ونقل الأصول إلى منصة 'كوين إكس' في أي وقت من دون مقابل. إضافة إلى ذلك، تم إطلاق خدمة تعدين ذكية يمكنها تحقيق المزيد من الأرباح. كما تخطط المجموعة لإنشاء منصة للتقاسم الموارد، توفر موارد عالية الجودة وفرصاً للتعاون.

وبناءً على الخبرة المكتسبة من خلال خدمة أكثر من 100 ألف من مالكي أدوات تعدين العملات المشفرة حول العالم، قامت «فيا بي تي سي» بإطلاق ترقية جديدة كلياً على الخدمات. كما كانت الرائدة في توزيع العائدات على مدار الساعة وهي توفر لوائح مفصلة عن توزيع الدخل، مما يجعلها تتسم بمزيد من الشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، تتوفر أيضاً تقارير تحليلية للإيرادات يومية أو شهرية موجهة نحو المستثمر.

وكذلك سيتم قريباً إطلاق خدمة مجموعة التعدين القائمة على البرمجيات كخدمة. وستقوم «فيا بي تي سي» بمشاركة التكنولوجيا والخبرة، بالإضافة إلى توفير مستشار لكل عميل لمساعدة العملاء على بناء مجموعات تعدين العملات المشفرة الخاصة بهم في غضون أسبوع واحد.

وأضاف إدي، قائلاً: «انضمت 'فيا بي تي سي' الشهر الماضي إلى جامعة كامبريدج لإعداد تقرير بحثي حول قطاع تعدين العملات المشفرة العالمي، وتشير النتائج إلى أن المناطق التي لديها تكاليف طاقة منخفضة مثل الصين والولايات المتحدة وروسيا هي المفضلة. وستقوم بإنشاء مكاتب في هذه المناطق بغية التواصل بشكل أفضل مع المستخدمين لدينا، سنحتفل قريباً بالذكرى السنوية الرابعة على تأسيس مجموعتنا ونحن على أهبة الاستعداد للقيام بخطوتنا المقبلة في مسيرتنا. وسنجعلنا هذه الترقية الاستراتيجية أكثر قدرة على المنافسة في هذا القطاع».